في تظاهرة حاشدة لمنظمات المجتمع المدني والنقابات بساحة الديمقراطية

اصطفاف جماهيري ومدني تأييداً لمبادرة الرئيس

تظاهرات حاشدة لمنظمات المجتمع المدني بصنعاء

فوزية مريسي : نطالب الأحزاب والقوى دعم مبادرة الرئيس بخصوص المرأة

صنعاء / عبد الواحد الضراب:
تصوير/توفيق العبسي

أقامت منظمات المجتمع المدني والنقابات في اليمن أمس الثلاثاء بمشاركة شخصيات اجتماعية وثقافية تظاهرة جماهيرية حاشدة بساحة الديمقراطية بصنعاء تأييدا للمبادرة السياسية التي أطلقها أخيرا الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن إصلاح المنظومة السياسية في اليمن ضمن إستراتيجية متقدمة لتعديلات دستورية.

وقد حمل المشاركون صور الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ولا فتات مكتوباً عليها شعارات مؤيدة للمبادرة ومنددة في ذات الوقت بموقف المعارضة التي رفضت دعوة حضور الحوار مع الأحزاب السياسية والتنظيمات في البلاد من أجل المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

واعتبر المشاركون في هذه المسيرة المبادرة بأنها شجاعة وأتت بالعديد من الأشياء التي ستحقق نقلة كبيرة في حياتنا السياسية والاجتماعية والتنمية والشاملة، وكذا تطوير النظام السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي والمتمثل بتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس.

كما ألقيت في الاحتفال العديد من الكلمات التي عبرت عن تأييدها للمبادرة التي أعلنها فخامة الأخ رئيس الجمهورية وتضمنت سلسلة من التعديلات الدستورية والإصلاح السياسي في بلادنا واعتبرتها البوابة للعبور نحو مستقبل اليمن السياسي والاقتصادي، وأن الإصلاحات السياسية هي مطلب ملح وضروري من أجل التنمية الشاملة.

وأشارت الكلمات إلى أن نظام الغرفتين (مجلس النواب ومجلس الشورى) خطوة إيجابية نحو توسيع المشاركة السياسية وتفعيل الدور الرقابي.

وفي كلمة عن اتحاد النساء ألقتها الأخت / فوزية المريسي قالت فيها "نؤيد ونبارك مبادرة الرئيس الخاصة بالمرأة حيث تم تخصيص 15% من مقاعد البرلمان للنساء". وطالبت كل الأحزاب والقوى السياسية با الوقوف إلى جانب المرأة ودعمها حتى تتمكن من مواصلة العمل والمشاركة في مسيرة البناء والتنمية في بلادنا، ودعت في الوقت نفسه كل أبناء اليمن إلى الوقوف صفاً واحداً والالتفاف حول القيادة السياسية لإنجاح تلك المبادرة.

وأكد المتظاهرون وقوفهم إلى جانب القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لإنجاح تلك المبادرة والعمل من أجل المصلحة الوطنية مستنكرين الموقف الذي اتخذته أحزاب المعارضة في رفضهم الاستجابة لدعوة الأخ الرئيس للحوار. مطالبين الأحزاب والقوى السياسية الوقوف في خندق من أجل المصلحة العامة.

إلى ذلك أشادت منظمات المجتمع المدني بما تضمنته مبادرة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية من نقاط هامة من شأنها تطوير النظام السياسي وتجربة الحكم المحلي وترسيخ النظام الديمقراطي وتعزيز اللامركزية .

واعتبرت تلك المنظمات في بيانات صادرة عنها المبادرة بأنها خطوة متقدمة وجريئة تتجاوز كل البرامج السياسية السابقة، كونها حملت في طياتها رؤى وأفكاراً سياسية قيمة ستحدث في حال ترجمتها على أرض الواقع تحولاً هاماً في مسار العملية السياسية والديمقراطية في الساحة اليمنية وتؤسس لمرحلة جديدة تعزز فيها مشاركة كل أبناء اليمن في خدمة مسيرة التنمية والتطور.

وأشارت تلك المنظمات إلى النقاط العشر التي تضمنتها مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية لامست كافة الهموم والتطلعات الوطنية بهدف إشراك الجميع في صنع القرار الذي يحقق لليمن المستقبل الأفضل ، وستمثل ثورة للتغيير السياسي الشامل باعتبار المبادرة أخذت الأسس الكفيلة بتجاوز أي قصور فيما يتعلق بتحقيق الانسجام بين الصلاحيات والمسؤوليات.

منظمات المجتمع المدني :المبادرة تؤسس لمرحلة تعزز مشاركة كل أبناء اليمن

ودعت البيانات كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى الالتفاف حول المبادرة التي لا غاية لها سوى رفعة اليمن وحشد كافة الجهود والطاقات الوطنية للإسهام الفاعل في خدمة مسيرة النهضة والتطور في الوطن.

وأكدت قائلة "إننا اليوم بحاجة إلى الوقوف صفاً واحداً من أجل تفويت الفرصة على ضعفاء النفوس والمشككين والمرجفين والذين يحاولون إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء لتبقى اليمن حرة ويبقى الشعب اليمني الأصيل هو السباق إلى الأهداف والطموحات المرجوة".

رئيس صندوق الرعاية الاجتماعية:

مائة ألف حالة اجتماعية جديدة يعتمدها الصندوق سنوياً

نهاية العام الجاري 2007 م سيصبح مجموع الحالات المستفيدة من الصندوق أكثر من مليون حالة

صنعاء / سبأ :

أكد رئيس صندوق الرعاية الاجتماعية منصور الفياضي أهمية دور الزكاة في تعزيز الرعاية الاجتماعية وحل الكثير من المشكلات الاقتصادية ...مشيراً إلى أن الصندوق استهدف خلال العشر سنوات الماضية معظم الفقراء الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء.

وأوضح في حوار لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الحالات التي يستهدفها صندوق الرعاية الاجتماعية هي من المصارف المحددة شرعاً التي يتم إنفاق الزكاة عليها، مشيرا إلى أن حجم المحصل من الزكاة مقارنة بما ينفق على الفقراء والمساكين لا يزيد عن 25 في المائة تقريباً على أساس احتساب التقديرات للعام 2007م هذا إذا افترضنا أنها تذهب كلها لدعم الصندوق حيث تعتبر إيرادات الزكاة من موارد السلطة المحلية وتقوم الدولة بتحمل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

وشدد على ضرورة تعديل قانون الزكاة بما يعمل على تطوير آلية تحصيل الزكاة باعتبارها رافد أساسياً من روافد الموارد المالية المحلية التي تسهم دون شك في الرعاية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.. إلى الحوار..

كيف تسهم الزكاة في دعم أنشطة الصندوق ؟

– تعتبر الزكاة ركناً أساسياً من أركان الإسلام التي لا يقوم إلا بها وتأتي أهمية الزكاة في المجتمع نظراً لدورها في تقوية وتدعيم البناء الاجتماعي وضمان استقراره وذلك عبر نظام التكافل الاجتماعي الذي يعتبر أساس الاستقرار المجتمعي وذلك عبر نظام الأخذ من الغني والمقتدر والمستطيع وإعطاء الفقير والمسكين و المحتاجين بكافة أنواعهم وتتولى الدولة هذه المهمة باعتبارها المكلف الشرعي في تحصيلها وإنفاقها للتخفيف من معاناة الفقراء إلا أن مستوى التحصيل الحالي للزكاة لا يسير بالشكل المطلوب لعدد من الأسباب وأهمها ضعف آلية التحصيل للزكاة وضعف التوعية في أوساط المجتمع بأهمية الزكاة ودورها في المجتمع إلا أن توجهات الدولة وبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي أولى هذه المسألة أهمية كبيرة حيث أكدت على أهمية تعديل قانون الزكاة بما يعمل على تطوير آلية تحصيل الزكاة باعتبارها رافداً أساسياً من روافد الموارد المالية المحلية التي تسهم دون شك في الرعاية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية .. وتعكف هذه الأيام لجنة مشكلة من وزارة الإدارة المحلية والصندوق وعدد من الجهات الحكومية المعنية والمكلفة بصياغة مشروع قانون الزكاة بما يكفل التحصيل الآمن والجيد للزكاة وإنفاقها في الاتجاهات الصحيحة والمخصصة.

× ما هي إسهامات الصندوق في التخفيف من حدة الفقر ؟

– عمل الصندوق خلال السنوات العشر الماضية على استهداف الفقراء الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء والذين يعانون من العوز والفاقة وذلك في إطار فئتين رئيسيتين:

أ– الفئات الاجتماعية : وهي التي تعاني من العوز والفقر وعدم القدرة على العمل ويصعب انخراطها بسوق العمل ولا يوجد أحد من أفراد أسرتها قادر على العمل.

ب– الفئات الاقتصادية : وهي التي تعاني من العوز والفقر ولديها القدرة على العمل ويمكن انخراطها في سوق العمل أو أحد أفراد الأسرة وإلا أنها لأ تعمل مع القدرة عليه لقلة الحيلة وضيق معرفتها بوسائل العيش وهذه الأسر لا يمكن حصولها على المساعدة إلا بشرط التحاقها بالتدريب.

وتتمثل هذه الفئات المستهدفة بصورة عامة ضمن الفئتين الاجتماعية والاقتصادية في الآتي :

–1 المشمولون بالمساعدة الدائمة : الأيتام – المرأة التي لا عائل لها – المصابون بالعجز الكلي الدائم – المصابون بالعجز الجزئي الدائم – الفقراء والمساكين – الشيخوخة.

–2 المشمولون بالمساعدات المؤقتة : المصابون بالعجز الكلي المؤقت – المصابون بالعجز الجزئي المؤقت – أسرة الغائب أو المفقود – أسرة المسجون – الخارج من السجن.

كم عدد الحالات المستفيدة من خدمات الصندوق ؟

– بلغ مجموع الحالات التي يرعاها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2006م نحو /943/ ألف و/668/ مستفيداً يعيلون نحو /4/ ملايين و/351/ ألفاً و/648/ فرداً وبمبلغ ربع سنوي /4/ مليارات و/537/ مليوناً و/200 ريال.. وتجري الترتيبات حالياً لاستكمال حصر وبحث نحو /100/ ألف حالة العام الجاري ليصبح بذلك مجموع الحالات المستفيدة من مساعدات الصندوق عند نهاية العام 2007م نحو /مليون و/43/ ألفاً و/668/ حالة.

كم العائدات من الزكاة التي يتم دعم الصندوق بها ؟

– على اعتبار أن الحالات التي يستهدفها صندوق الرعاية الاجتماعية هي من المصارف المحددة شرعاً التي يتم إنفاق الزكاة عليها إلى أن حجم المحصل من الزكاة مقارنة بما ينفق على الفقراء والمساكين لا يزيد على 25 في المائة تقريباً على أساس احتساب التقديرات للعام 2007م هذا إذا افترضنا أنها تذهب كلها لدعم الصندوق حيث تعتبر إيرادات الزكاة من موارد السلطة المحلية وتقوم الدولة بتحمل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

ما هي الآلية التي يتم بموجبها صرف المساعدات على مستحقيها؟

– تعتمد آلية توزيع صرف المساعدات على المستفيدين من خدمات الصندوق على عدة نقاط تتضمن توزيع الحالات المعتمدة حسب الفقر، و استهداف الفقراء والوصول للأكثر فقراً واستحقاقاً، و البحث الاجتماعي للفقراء (الحالات المحصورة)، وإيصال المساعدات المالية لهم.

وظل الصندوق خلال السنوات الأولى لنشاطه يهتم إلى بالانتقال إلى تأسيس عمل قاعدي منهجي ومنظم في توزيع الحالات فكانت توجيهات فخامة رئيس الجمهورية وخاصة في المؤتمر الأول للمجالس المحلية ومقررات المؤتمر الأول للمجالس المحلية والخاصة بأهمية إتباع منهجية علمية والاعتماد على مؤشرات الفقر الصادرة من الجهاز المركزي للتخطيط لتوزيع الحالات إشارة البدء والانطلاق حيث سعى صندوق الرعاية الاجتماعية خلال العام 2003و 2004م إلى تحسين وتطوير ومعالجة اختلالات التغطية المرتبطة بتوزيع الفقر على مستوى الجمهورية والمحافظات والمديريات والعزل بهدف الوصول إلى معدل تغطية متناسب مع نسب الفقر ومن أجل استهداف أكبر عدد من الفقراء الواقعين تحت خط الفقر.

وبالنسبة لاستهداف الفقراء والوصول للأكثر فقراً واستحقاقاً فتتم عملية الاستهداف وتحديد الفقراء عبر المجالس المحلية حيث يقومون بالحصر الشامل للفقراء وتحديد قائمة بأسمائهم على مستوى المديريات والمحافظات إلا أن حصر المجالس المحلية ينقصه الدقة من خلال عدم قدرته أحيانا على الوصول الحقيقي للفقراء الأكثر فقراً وذلك لعدم معرفتهم الدقيقة بالفئات المشمولة وفق القانون وشروط استحقاقها بالإضافة إلى عدم انتهاجهم معيار المفاضلة بين الفقراء الأكثر فقراً ووجود عامل الانحياز عند استهداف الحالات وهذا أدى إلى أن يضع الصندوق آلية أكثر دقة تبحث عن الفقير الأكثر فقراً وليس الفقير فقط وتتمثل هذه الآلية في انتهاج مبدأ المفاضلة بين الحالات للوصول للفقراء الأكثر فقراً ، وتفعيل عمل المناطق في المديريات للاقتراب من الفقراء أكثر إلى جانب توسيع مشاركة منظمات المجتمع المحلي.

وفيما يتعلق بالبحث الاجتماعي للفقراء (الحالات المحصورة) فإن الصندوق يعمل على إنزال الباحثين الميدانيين إلى كافة مناطق الجمهورية التي يتواجد فيها فقراء والتي تم حصرهم عبر المجالس المحلية للتأكد من دقة حصر أعضاء المجالس المحلية واستحقاقهم من عدمه ويخضع الباحث قبل نزوله إلى دورات تدريبية مكثفة في عملية إجراء البحث الميداني ويتم تنفيذ البحث خلال فترة زمنية محددة في وقت واحد في جميع محافظات الجمهورية كما يسعى الصندوق إلى اعتماد آلية بحث مستمرة للفقراء وفق حصة كل محافظة ومديرية على مدار السنة وتنفذ عبر فرق العمل في المديريات وبصورة شبه دائمة ولامركزية .

أما جانب إيصال المساعدات المالية للفقراء فتعتبر آلية الصرف للمساعدات نتاجاً للمراحل السابقة (التوزيع والاستهداف والبحث) والذي يتم فيها تسليم الحالات المستحقة للإعانات المالية والتي تم بحثها والتأكد من استحقاقها وتمثل هذه المرحلة احد أهداف صندوق الرعاية الاجتماعية المتمثل بتقديم المساعدات المالية للمستفيدين للتخفيف من الفقر وتردي الأحوال المعيشية وتتم عملية الصرف هذه من خلال :

أ– الصرف عبر أمناء الصناديق حيث يتم الصرف عبر نزول أمناء الصناديق إلى المديريات والعزل وبعض القرى للصرف ويعين أمناء الصناديق المسئولون عن الصرف عن طريق وزارة المالية (يتم توظيفهم) ويتحمل صندوق الرعاية الاجتماعية مستحقاتهم للصرف داخل العزل حيث يحدد أمين صندوق الرعاية الاجتماعية مراكز التجمع في كل عزلة وفي الأيام المحددة.

ب– الصرف عبر البريد وفيها يتم الصرف في بعض المناطق الحضرية التي يتوفر فيها مراكز بريد مقابل واحد ونصف في المائة من إجمالي المبالغ التي تدفع للمستحقين تدفع للبريد من ميزانية صندوق الرعاية الاجتماعية ويتم الصرف بشكل دوري كل ثلاثة أشهر ، ويتم الصرف لعدد 52ر7 في المائة من الحالات المستحقة عبر أمناء الصناديق ويتم الصرف لـ47ر3 في المائة عبر مكاتب البريد.

كيف يتم معالجة الحالات الوهمية؟

– يعمل الصندوق على تنفيذ عدد من المسوحات التتبعية على نوعيها المستمرة والشاملة بهدف معالجة الحالات الوهمية التي تستغل ما يقدمه الصندوق وهي غير مستحقة وتنظيف وتنقية قائمة الفقراء الذين يستهدفهم صندوق الرعاية الإجتماعية ومعرفة المستحقين الحقيقيين أو أي تغيرات تطرأ على الحالات بالوفاة مثلاً.

وقد حقق الصندوق من خلال ذلك نتائج ايجابية جيدة منها إسقاط ما يقارب 4 في المائة من المستفيدين الغير مستحقين خلال السنوات الماضية بشكل تتبع مستمر رغم الصعوبات التي واجهها الصندوق عند إسقاط الحالات والمتمثلة في الضغوطات التي يواجهها عند تنفيذ ذلك.. الخ، فمثلاً خلال الفترة 1998م – 2001م تم استرجاع /أكثر من /256/ مليون ريال كما بينت نتائج التتبع الشامل الأخير التي نفذها الصندوق.. إلى جانب أن هناك 3.2 حالة غير مستحقة والتي تصل المبالغ المنفقة عليها سنوياً /216/ مليوناً و/991/ ألفاً و/200/ ريال لتصل إجمالي المبالغ المسترجعة إلى /436/ مليوناً و/749/ ألفاً و/737/ ريالاً وفي ظل توسع نشاطات الصندوق على مستوى فتح مكاتب في المديريات ستصبح مسألة المتابعة أكثر نضوجاً ودقة وسنضمن عدم ذهاب المستحقات الضمانية إلى غير مستحقيها ، ويتم حالياً تنفيذ عدد من التتبعات في عدد من المديريات للتأكد من استحقاق الحالات وسوف يتم الحصول على نتائج خلال الفترة القليلة القادمة ويتوقع إسقاط ما يقارب 10 في المائة من الحالات منها حالات غير مستحقة وحالات وفاة.

هل هناك عدد محدد للحالات التي يتم إضافتها سنوياً ؟

– يتم اعتماد مائة ألف حالة سنوياً ويتم توزيعها وفق نسب الفقر.

هل يعمل الصندوق على تقديم المساعدات المالية فقط للمستحق أم أن هناك أنشطة أخرى يقوم بها ؟

– أريد أن أبين أن الصندوق عمل خلال العامين الماضيين على تبني برنامج التنمية المستدامة في أوساط الفقراء المستفيدين من مساعدات الصندوق النقدية وذلك عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية للفقراء المستفيدين من مساعدات الصندوق وفي مختلف الأنشطة التي تراعي احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه المستهدف من التدريب حيث تم تدريب ما يزيد على /11/ ألف مستفيد من الذكور والإناث .. كما سعى الصندوق ويسعى خلال بقية الأشهر القادمة من العام الجاري إلى توسيع برنامج التدريب للمستفيدين بالإضافة إلى استكمال عدد كبير من المشاريع الصغيرة عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي والتي بدأ الصندوق بتنفيذها من منتصف 2007م وبلغ عدد المستفيدين من برنامج المشاريع الصغيرة ألفي مستفيد وتأتي هذه الأنشطة تنفيذاً لبرنامج فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للتخفيف من الفقر ومساعدة الفقراء .. بالإضافة إلى إن الصندوق يسعى إلى زيادة مبالغ المساعدة للفئات المستفيدة من الصندوق إلى الحد الأدنى للأجور لتتمكن الفئات الفقيرة من العيش الكريم والحصول على لقمة العيش.

التعددية وحرية الرأي والصحافة .. منجزات معاشة في وطن الديمقراطية والشرعية الدستورية